

المقطع الصوتي و بنية الكلمة

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المقطع الصوتي و الخصائص البنيوية للكلمة العربية بالتركيز على أهمية جملة المقاطع مقارنة بالكتل الخارجية أو المرفولوجية.

و بما أن الكلمة في اللغة العربية لا يمكن أن تبدأ بحركة (إلا إذا استثنينا المقطع الذي يبدأ بهمزة وصل في حالة عدم الوصل) أو أن تبدأ بصامتين، يحاول الباحث معرفة هل يمكن للنسق المقطعي تعويض الكتلة المرفولوجية و يجعل تعلم اللغة العربية عملية سهلة و هل سيمكننا هذا الإجراء من إدخاله إلى الكمبيوتر باستخدام الأبجدية الصوتية الدولية.

د. الشريف ميهوبي

معهد اللغة العربية و آدابها
جامعة باتنة (الجزائر)

تتكون

كل لغة من اللغات البشرية من مجموعة محدودة من الأصوات، يتألف منها نسيجها و لمعرفة خصائص تلك الأصوات و صفاتها نلجأ إلى علم الأصوات اللغوية، الذي يتناولها وفق مستويين، مستوى تجريدي، يدرسها و هي بعيدة عن السياق، فيحدد مخرجها، و يبين صفاتها من حيث الشدة و الرخاوة، و الجهر و الهمس و التفخيم و الترقيق... الخ. و مستوى وظيفي، يتناولها و هي في السياق ضمن السلسلة الكلامية، أي في حالة حركة، فيدرس التأثيرات التي تحدث لها أو التي تحدثها في بعضها البعض، كما يتناول فونيماتنا بالدراسة و يجدد بناءها المقطعي، و هو بناء يختلف من لغة إلى لغة أخرى، و من أمثلة ذلك، أنه المقطع - وهو تقسيم طبيعي، فوق البسيط، للحدث اللغوي - لا يمكن أن يتكون في اللغة العربية من أصوات صوامت فحسب، كما لا يمكن أن تبدأ الكلمة بصامتين، و لا بحركة، بل يتكون المقطع الصوتي في العربية من الصوامت و الصوائت على السواء.

Résumé

Cette étude se propose d'aborder trois points essentiels:

La syllabe phonétique, les caractéristiques structurales du mot arabe, et l'importance des schèmes syllabiques comparés aux schèmes morphologiques.

Pour le premier point, nous avons fait ressortir l'importance des études phonétiques et des syllabes.

Le deuxième point a mis à jour les plus importantes caractéristiques structurales du mot arabe. Comme le mot arabe ne commence jamais par une voyelle (mais par une consonne), il ne commence jamais aussi par deux consonnes.

Le dernier point a essayé de répondre aux questions suivantes:

Est-ce que le système syllabique remplacerait le schème morphologique et faciliterait aussi l'apprentissage de la langue arabe?

Est-ce qu'il serait possible, par ce biais, de la programmer par ordinateur en adoptant la phonétique internationale?

وتكمن أهمية دراسة المقطع الصوتي في كونها تعرفنا بالصيغ الجائزة وغير الجائزة في اللغة المدروسة، ففي العربية مثلا، تعنينا على معرفة الخصائص الصوتية والبنوية للكلمة العربية، مما يساعدنا على التفريق بينها وبين الكلمات ذات النسيج غير العربي، كما تفيدنا الدراسة المقطعية في معرفة موسيقى الشعر و موازينه، إلى جانب فوائد أخرى لها أهميتها في دراسة بنية الكلمة مقطعيًا (1).

تعريف المقطع اللغوي، la Syllabe: لقد تعددت تعريفات المقطع بتعدد المفاهيم والمنطقات، وسنقتصر على بعض التعريفات لتحديد مفهوم المقطع. يقول ماريوباي: (والمقطع Syllabe عبارة عن قمة إسماع peak of sonority غالبا ما تكون صوت علة، مضافا إليها أصوات أخرى عادة - ولكن ليس حتما - تسبق القمة، ففي ah قمة الإسماع - كما هو واضح - هي a، وفي it، هي I، وفي do هي o، وفي get هي e) (2).

كما يعرفه مالبرج بقوله: (هو تأليف أصواتي بسيط تتكون منه - واحدا أو أكثر - كلمات اللغة، متفق مع إيقاع التنفس الطبيعي، ومع نظام اللغة في صوغ مفرداتها) (3). وهناك من يعرفه بأنه أصغر وحدة تركيبية في الكلمة، أو أصغر كتلة نطقية يمكن أن يقف عليها المتكلم ويتألف من عدد من الصوامت والصوائت مصحوبة بظواهر صوتية أخرى كالنبر والتنغيم (4).

ولتوضيح ذلك نأخذ كلمة: كَتَبَ ka-ta-ba، المكونة من ثلاثة أحرف، فهي يمكن نطقها على ثلاثة وحدات: الكاف مفتوحة (كَ ka)، ثم التاء مفتوحة (تَ ta)، ثم الباء مفتوحة (بَ ba). و بذلك تكون الكاف وحركتها وحدة نطقية يمكن أن يقف عليها المتكلم ويستريح.

و لو قلنا: قَالَ qaa-la: لكانت مكونة من كتلتين هما أصغر ما يتوصل إليه الناطق: حيث لا يمكنه أن ينطق الكلمة مقسمة إلا في صورة: قَا - لَ.

أنواع المقاطع (5): لقد صنف اللغويون المقاطع الصوتية وفقا لاعتبارين أساسيين هما:

1- طول المقطع: فقد اصطلح اللغويون على وصف المقطع بالطول أو القصر. فالمقطع القصير لا يزيد عن صوتين. و المقطع المتوسط (الطول) يشتمل على ثلاثة أصوات و المقطع الطويل (المديد)، و يشتمل على أربعة أصوات.

2- نهاية المقطع: لقد اصطلح العلماء على تسمية المقطع الذي ينتهي بصوت صائت بالمقطع المفتوح، أما المقطع الذي ينتهي بصوت صامت، فقد اصطلحوا على تسميته بالمقطع المغلق. و نجد أن معظم اللغات تعرف المقاطع المفتوحة، أما المقاطع المغلقة فلا تعرفها إلا لغات قليلة. و على هذا فالمقاطع الصوتية نوعان: متحرك و ساكن أو مفتوح و مغلق، فالمقطع المتحرك، هو الذي ينتهي بصوت لين قصير أو طويل. أما المقطع الساكن، فهو الذي ينتهي بصوت ساكن. و مثال ذلك، الفعل الماضي الثلاثي نَصَرَ na-sa-ra، يتكون من ثلاثة مقاطع متحركة، في حين أن مصدر هذا الفعل "نَصْرُ" يتكون من مقطعين ساكنين Nas-ran.

و لكل لغة من لغات العالم نظام مقطعي تتميز به. و اللغة العربية يتضح نظامها المقطعي بناء على قيمها و قوانينها الصوتية، من كراهية لالتقاء الساكنين، إلى التوصل للنطق بالساكن، إلى دفع للتوالي المكروه، إلى آخر ذلك من السمات الصوتية للعربية.

و المقطع العربي يتكون عادة من وحدات صوتية، جرى نظام العربية على أن تكون مزيجاً من صوامت و حركات، و وفقاً لشروط ترتبط ببنية الكلمة العربية من أهمها: أن يبدأ المقطع العربي بصامت واحد و أن يثنى ذلك الصامت بحركة.

و النظام المقطعي الذي توصل إليه الدارسون، و جعلوه أساساً للغة العربية يعتمد على المقاطع الخمسة الآتية (6):

1- المقطع الأول: و هو مقطع قصير مفتوح، يتكون من: (صامت + حركة)، و الحركة هنا قصيرة، و مثاله: الفاء، أو الحاء، من كلمة "فَتَحَ" fa- ta- ha فهي تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة.

ولأن علماء الأصوات يرمزون للصوت الصامت برمز الصاد، ويرمزون للحركة برمز الحاء في الدرس العربي، على أن يرمز للحركة القصيرة بـ (ح)، والحركة الطويلة بحاء مضعفة، هكذا (ح ح)، أخذين ذلك من: صامت وحركة. فالمقطع السابق إذن يكون رمز: (ص ح) أو (cv) من كلمتي: Consonnes - Voyelles.

2- المقطع الثاني: مقطع طويل مفتوح، ويتكون من: (صامت + حركة طويلة)، و مثالة: لآ، مأ، يا. والمقطعان في: كآ - نا. ويرمز له بـ (ص ح ح) أو (cvv).

3- المقطع الثالث: مقطع طويل مغلق، ويتكون من: (صامت + حركة قصيرة + صامت). و مثاله: لَمْ، لَنْ، عَنَّ، كَمَّ، والمقطع "جَبَّ" من كلمة "رَجَبُ" الموقوف عليها. ورمزه: (ص ح ص) أو (cvc).

هذه المقاطع الثلاثة هي التي تتكون منها كلمات العربية في الكلام المتصل، وذلك ينسبه (99%) من الكلمات - كما يؤكد ذلك الدكتور عبد الصبور شاهين - (7) ولا بد لكل كلام عربي أن ينتهي في التحليل الأول للصيغ إلى هذه المقاطع كلها أو بعضها، لأن أكثر الكلام العربي يبنني على هذه المقاطع الثلاثة مادام متصلاً، يعترضه وقف على نهاية الكلمة. أما إذا كان هناك وقف، فإنه يظهر شكلان مقطعيان آخران تبعاً لتكوين الكلمة الموقوف عليها، وهما المقطع الرابع والخامس.

4- المقطع الرابع: وهو مقطع مديد مقفل بصامت، ويتكون: (صامت + حركة طويلة + صامت)، و مثاله: رِيْمٌ، عِيْدٌ، كَانٌ، الموقوف عليها. ورمزه: (ص ح ح ص) أو (cvvc).

5- المقطع الخامس: مقطع مديد مقفل بصامتين، ويتكون من: (صامت + حركة قصيرة + صامتان)، و مثاله: بَكْرٌ، وَذُنْبٌ: الموقوف عليهما، والمقطع "فَكْرٌ" الموقوف عليها.

والمقطعان الرابع والخامس قليلا الشبوع، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات، وحين الوقوف. وهما من قبيل القيم الإيقاعية في الشعر العربي.

مما سبق نستخلص أن النظام المقطعي في العربية يقوم على ثلاثة مقاطع أساسية هي: الأول، والثاني، والثالث، ومقطعين في حالة الوقف، هما، الرابع والخامس. و المقطعان الأخيران يختلفان عند وصل الكلام.

غير أن في العربية كلمات تضمنت مقطعا من النوع الرابع في وصل الكلام، و هي قليلة الاستعمال نسبيا مثل: "الصَّالِين" و "الصَّافَات" و "الحاقَة" في القرآن الكريم. و قد جاء هذا النوع من المقاطع في هذه الكلمات، و أشباهها، بسبب أنها اسم فاعل مشتق من فعل مضعف هو (ضَلَّ) و (صَفَّ) و (حَقَّ). (8)

و هناك من أضاف إلى المقاطع العربية مقطعا سادسا، يأتي استثناء في حالة الوقف، و قد أطلق عليه المقطع المتماذي، و هو مقطع مقفل بصامتين، و وجوده في العربية الفصحى نادر، و لذلك لم يشر إليه أغلب الدارسين في معالجتهم للمقاطع العربية. و هذا المقطع يتكون من: (صامت + حركة طويلة + صامتان)، و مثاله كلمة: رَادَّ- (raadd) و شَادَّ - (saadd)، من (رَدَّ) و (شَدَّ)، و ذلك في حالة الوقف. و رمزها: (ص ح ح ص ص) أو (cvvcc). (9)

كما أضاف الدكتور تمام حسان مقطعا آخر مكونا من: (حركة قصيرة + صامت)، و رمزها: (ح ص) وهذا المقطع قرين همزة الوصل، و هو في الفصحى مقطع افتراضي لا وجود له، لأن بداية هذا المقطع لن تتحقق إلا حين الوصل، حيث يعتمد المقطع على ما قبله و ما بعده ليشكل نمطا مقطعيًا آخر. فإذا قلنا: (قَالَ إِضْرِبْ) فإنها تتكون من المقاطع التالية: (قَا - أَضْ - رَبْ) و رمز هذه المقاطع هو: (ص ح ح - ص ح ص - ص ح ص)، و هنا لا وجود لذلك المقطع الافتراضي، حيث لا وجود لهمزة الوصل، كما يرى بعض الدارسين. (10)

ولكن هذا المقطع يمكن قبوله في اللهجات العربية الحديثة، لأن الناطقين بها عادة ما يسكنون أوائل الكلمات، و نشعر عند النطق بها بصوت قريب من همزة الوصل، أو بصوت لين قصير مخطوف و هو ما يمثل الحركة القصيرة التي تظهر في مثل قولنا في العامية: (أشْرِبْ) as-rab أي (ح ص + ص ح ص) من (شَرِبْ sa-ri-ba)، و (أرْكَبْ- ar-kab) من (رَكِبْ ra-ki-ba... الخ. وفي هذه الحالة يمكن استخدام مقطع (ح ص) أو (vc) مع همزة الوصل في العربية الفصحى، و تتشكل الحركة حسب نطقها، فإذا قلنا: (أَقْعُدْ) فعل الأمر من (قَعَدَ) يكتب هكذا (أَقْ-عُدْ-؟ud-uq)، أي (ح ص+ ص ح ص) أو (vc + cvc). وإذا قلنا: (إجْلِسْ) - فعل الأمر من جَلَسَ- يكتب هكذا (إجْ- لِسْ - idj-lis)، أي (ح ص + ص ح ص) أو (vc+cvc)، وهكذا.

الخصائص البنيوية للمقطع العربي (11).

بإمكاننا أن نستخلص مما سبق مجموعة من الخصائص البنيوية التي تميز المقطع العربي:

1- أن يبدأ بصامت، فلا يمكن أن تبدأ الكلمة العربية بحركة شأن الكلمة الإنجليزية (it) أو الفرنسية (! ah). فالشكل المقطعي (ح ص) غير موجود في العربية. إلا إذا استثنينا المقطع الذي يبدأ بهمزة وصل في حالة عدم الوصل.

2 - أن لا يبدأ بصامتين في أوله، فلا يمكن أن يتضمن المقطع العربي شكل (ص ص ح) مثلا أو (ص ص ح) كما في كلمتي programme الفرنسية وstreet الإنجليزية.

3- أن وسط الكلمة لا يقبل أن يتجاوز أكثر من صامتين مثل: يَكْتُبُ أَحْمَدُ دَرَسَهُ ففي الكلمة الأولى تجاوزت الكاف والتاء مباشرة، وفي الثانية الحاء والميم، وفي الثالثة الراء والسين. فإذا تجاوزت ثلاثة صوامت في حالة الوصل بين الكالمات حرك الصامت الأول للتخلص من هذا التجاور المنافي لسلامة البنية المقطعية في العربية، ومثال ذلك: (مِنْ الْأَرْضِ) و (لَمْ يَضْرِبِ الْفَتَى)، ففي الأول اجتمع ثلاثة صوامت وهي (النون واللام والهمزة)، أي (مِنْ الْأَرْضِ) = ص ح ص ص ح... و للتخلص من هذا التجاور الذي تأباه العربية يحرك الصامت الأول من الثلاثة المجتمعة فتصير: (مِنْ الْأَرْضِ) = ص ح ص ح ص ح...، وكذا الأمر بالنسبة للثانية فقد اجتمع ثلاثة صوامت وهي: (الباء واللام والفاء). وما جرى على الأولى يجري على الثانية، حيث تحرك الباء.

وقد قبلت اللغات الأوروبية تجاوز أكثر من صامتين في داخل كلماتها. ففي الكلمة: construction تجاوزت النون والسين والتاء والراء، وذلك طبقا لنظام مقطعي خاص بها، وهو غير مقبول في ذوق العربية.

4- إن الكلمة العربية قد تتكون من مقطع بسيط، مثل بعض حروف الجر والعطف والاستفهام أو من مقطع طويل، مثل بعض الحروف والأدوات. ولكن أكثر الأسماء والأفعال العربية تتكون من مقطعين فأكثر. والكلمة العربية بوجه عام مهما اتصل بها من سوابق أو لواحق لا تزيد عدد مقاطعها على سبعة، ففي كل من المثالين: " فَسَيَكْفِيكَهُمُ " أو " أَنْلَزَ كُمْوَهَا " مجموعة مكونة من سبعة مقاطع، على أن هذا النوع نادر في العربية، والكثرة الغالبة من الكلام العربية لا تكاد تزيد على أربعة مقاطع.

5- واللغة العربية تميل عادة في مقاطعها إلى المقاطع الساكنة، وهي التي تنتهي بصوت ساكن. ويقبل فيهما توالي المقاطع المتحركة، خصوصا حين تشتمل على أصوات لين قصيرة.

وقد أشار النحاة القدماء إلى ميل اللغة العربية إلى المقاطع الساكنة حين قرروا استحالة اجتماع أربعة متحركات في الكلمة الواحدة، وكرهته فيما هو كالكلمة. ولكنهم أباحوا توالي أربعة مقاطع ساكنة فيما هو كالكلمة: " إِسْتَفْهَمْتُ ".

6- توالي المقاطع من النوع الأول أو من النوع الثالث جائز مستساغ في الكلام العربي، وإن كانت اللغة العربية في تطورها تميل إلى التخلص من توالي النوع الأول،

أما توالي النوع الثاني فهو مقيد، غير مألوف في الكلام العربي، ولا يسمح الكلام العربي بتوالي أكثر من اثنين من هذا النوع.

النظام المقطعي هل يكون بديلا للميزان الصرفي؟

إن النظام المقطعي للعربية، الذي هو في الأساس نظام صوتي، تخضع لميزانه كل كلمات العربية دون استثناء، ويتعامل معها للصورة التي تكون عليها في الاستخدام اللغوي. دون اللجوء إلى افتراض أصل لا يتماشى في كثير من الأحيان مع الواقع اللغوي، كما هو الشأن في الميزان الصرفي، الذي لا يخضع لنظامه كل كلمات العربية كذلك.

وقد رأيت بعض الدراسات الحديثة أن الميزان المقطعي أصلح للغة العربية من الميزان الصرفي، وذلك انطلاقا من الاعتبارات التالية: (12)

1- أن الميزان الصرفي يتعامل مع مجموعة معينة من كلمات اللغة، تتمثل في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة، ويخرج من تعامله المبنيات، كالضمائر و أسماء الشرط، وأسماء الأفعال، والأفعال الجامدة، والحروف... الخ. فهو لا يسع كل كلمات اللغة. فهو بإمكانه أن يزن: ذهب، ولكن ليس بإمكانه أن يزن حرف الجر " عن " أو الفعل الجامد " ليس "، لأن أصلها مجهول، وهو يعتمد على فكرة الأصول. أما الميزان المقطعي فهو يتوقف عند فكرة الأصول. فكل كلمات اللغة صالحة للدراسة، ولا يوجد هناك استثناء لبعضها، وبإمكان الميزان المقطعي أن يزن كل كلمة واردة في اللغة العربية، انطلاقا من مقاطعها الصوتية و ما يقابلها في الميزان، و هو ذلك يسير وفق ما تراه الدراسات الحديثة.

2- أن الوزن الصرفي يعتمد على فكرة الأصول، التي تجعل المثال المفترض أساسا حاكما لما هو موجود. فزنة (قَالَ، نَامَ) هي (فعل) التي هي وزن مفترض قائم على فكرة الأصل التي ترى أن (قَالَ) أصلها (قَوْلَ) و (نَامَ) أصلها (نَوْمَ). و (فَعَلَ) في الواقع لا تطابق (قَالَ، نَامَ)، و ما يطابقهما فعلا هو: (قَالَ)، لأن الميزان الصرفي يسوي بين الواو في (قَوْلَ) التي هي حرف صحيح، و ألف المد التي في (قَالَ). والميزان المقطعي يرفض فكرة الأصول المفترضة، و يعتمد الواقع المستعمل وحده، فهو يزن (ذهب) التي تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة (ص ح - ص ح - ص ح) بميزان مطابق للواقع المستعمل للكلمة، و تتكون من مقاطع الكلمة نفسها، و هو (فَعَلَ)، و يزن كلمة (كَانَ) التي تتكون من مقطعين صوتيين هما (ص ح - ص ح) بميزان مطابق لها في الواقع اللغوي المستخدم، و يتكون من المقاطع نفسها، و هو: (قال) دون افتراض أصل لا وجود له في الواقع اللغوي.

3- أن الميزان الصرفي ينشأ عنه صعوبة افتراض الأصول و مقابلتها بالواقع اللغوي لدى متعلمي اللغة، كما يحدث نوعا من الحيرة و الاضطراب لدى الناشئة عندما يحاولون الفهم أو التحصيل، لأنهم يرون وزنا واحدا مفترضا لا يتطابق مع كلمات

مختلفة في الواقع من مثل: (قَالَ) و(بَاعَ) و(شَرِبَ)، فهذه الثلاثة على وزن (فَعَلَ)، واسم المفعول منها على وزن (مَفْعُولٌ)، و هو من (قَالَ): (مَقُولٌ)، ومن (بَاعَ)، (مَبِيعٌ)، ومن (شَرِبَ)، (مَشْرُوبٌ)، أي لا يتطابق منها مع وزن (مفعول) إلا إسم المفعول مِنْ (شَرِبَ).

أما الميزان المقطعي فيتعامل مع الكلمات السابقة تعاملًا لا يخرج عما هو موجود في الواقع اللغوي، و هو وسيلة تسهل التعامل مع اللغة وفهمها.

4- أن الوزن الصرفي نابع من نظرة الصرفيين العرب للعربية و تفسيرهم لكلماتها، و قد نشأ ذلك الوزن وفق نظرة و منهج صاروا من خصوصيات الصرف العربي.

أما الوزن المقطعي فهو وزن عام يمكن أن يطبق على أية لغة بشرية، و لذلك فهو الأصلح لدراسة بنية الكلمة العربية و جعلها أساسا يصلح للمقارنة، و يمكنها من أن تعرض خارج حدودها لتتعرف عليها الشعوب الأخرى بكل سهولة و يسر. فالقارئ الأجنبي بإمكانه أن يتعرف على العربية من خلال مقاطعها الصوتية الخمسة المشار إليها، كما بإمكانه أن يتعرف على صيغها الفعلية، و ما يطرأ عليها من تغيرات حين تحول من صيغة إلى أخرى كتحويل الماضي إلى المضارع. و ذلك وفق الوزن المقطعي، و باستخدام الأبجدية الصوتية الدولية.

و يمكن أن نمثل لذلك بالأفعال: (قال، باع، نام) التي يكون ميزانها الصرفي وفق الأصل المفترض (فعل) الذي يتكون من ثلاثة مقاطع من النوع الأول، (ص ح-ص ح-ص ح) و هو بذلك لا يتطابق مقطعيًا و صوتيًا مع الماضي من الأفعال السابقة، لأنها تتكون من مقطعين فقط، مقطع من النوع الثاني، و مقطع من النوع الأول، أي: (ص ح ح - ص ح)، كما أن الميزان الصرفي لا يتطابق مع المضارع أو الأمر من تلك الأفعال، و لا يجسد تغيراتها الصوتية، إلا إذا كانت صحيحة مثل: (ذهب، و جلس، و قتل).

أما الوزن المقطعي فإنه يعرض لتغيراتها، و يجسدها صوتيًا، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي، مع الإشارة إلى أن المقاطع سنرمز لها بالأرقام التي تقابلها في العدد والنوع:

المضارع			الماضي				
الوزن الصوتي		الوزن الصرفي	الفعل	الوزن الصوتي		الوزن الصرفي	الفعل
نوعها	عدد المقاطع			نوعها	عدد المقاطع		
1+2+1	03	يَقُولُ صح-صح-صح ya-quu-Lu cv-cvv-cv	قَالَ قَالَ	1+2	02	قَالَ صح-صح qaa-La cvv-cv	قَالَ فَعَلَ

173
yaF-?a-Lu

Fa-?a-La

فَعَلَ

Fa-?a-L

1+2+1	03	يَبِيغُ صح ح-صح ح-صح ya-Bii-?u cv-cv-cv	يَبِيغُ	1+2	02	بَاغ صح ح-صح ح Baa-?a cv-cv	بَاغ
1+2+1	03	يَخَامُ صح-صح ح-صح ح naa-ma cv-cv	يَنَامُ	1+2	02	نَامُ صح ح-صح ح naa-ma cv-cv	نَامُ
1+1+3	03	يَذُ - هَبُ صح-صح-صح ح-صح ح yad-ha-bu cvc-cv-cv	يَفْعُلُ yaF-?a-Lu	يَذْهَبُ	+1+1 1	ذُ - هَبُ صح-صح ح-صح ح da-ha-ba cv-cv-cv	ذْهَبُ
1+1+3	03	يَجَلِسُ صح-صح-صح ح-صح ح yadj-Li-su cvc-cv-cv	يَفْعُلُ yaF-?i-Lu	يَجْلِسُ	+1+1 1	جَلَسَ صح ح-صح ح-صح ح dja-La -sa cv-cv-cv	جَلَسَ
1+1+3	03	يَقْتُلُ صح-صح ح-صح ح Yaq-tu-Lu cvc-cv-cv	يَفْعُلُ yaF-?u-Lu	يَقْتُلُ	+1+1 1	قَتَلَ صح ح-صح ح-صح ح qa-ta-La cv-cv-cv	قَتَلَ

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاختلاف بين الأفعال المعتلة و الصحيحة بدأ واضحا، كما بينه الوزن الصوتي أو المقطعي. و يمكن حصر أهم التغيرات فيما يلي:

1- لقد وحد الميزان الصرفي بين الأفعال المعتلة و الأفعال الصحيحة في الوزن مع الماضي، رغم الاختلاف الواضح بينها في الاستخدام اللغوي، فكيف يمكن جمع (قال) مع (ذهب) في ميزان واحد هو (فعل)، و كان يفترض أن يكون وزن (قَالَ) و ما على شاكلتها من الأفعال على وزن (فَال - Faa-la). و هذا ما أكدته الميزان المقطعي، حيث نجد أن مجموعة الأفعال المعتلة في الماضي تختلف عن مجموعة الأفعال الصحيحة، فالأولى تتكون من مقطعين اثنين، أحدهما من النوع الثاني، والآخر من النوع الأول، أي (ص ح-ص ح) و الثانية تتكون من ثلاثة مقاطع كلها من النوع الأول، أي (ص ح-ص ح-ص ح).

إذن الميزان الصرفي لم يفرق بين المجموعتين، و عاملها معاملة واحدة، بينما نجد الميزان المقطعي قد فرق بينها، مجسدا بذلك التغيرات الصوتية التي ميزت كل مجموعة عن الأخرى في عدد المقاطع و نوعها، فالمجموعة الأولى تتكون من مقطعين فقط هما: (1+2)، و المجموعة الثانية تتكون من ثلاثة مقاطع هي: (1+1+1).

2- إن الميزان الصرفي قد وحد كذلك بين المجموعتين في المضارع، و جمع بينها في صيغة واحدة هي: (يفعل)، وإن اختلفت حركة عين الفعل من صيغة إلى أخرى، كما يلاحظ من خلال الأفعال الصحيحة.

أما الميزان المقطعي فقد فرق بين المجموعتين في النوع، و إن اتحدتا في عدد المقاطع التي تكونها. فالمجموعتان تتكونان من ثلاثة مقاطع لكن نوع المقاطع في المجموعة الأولى يختلف عنه في المجموعة الثانية.

فالمجموعة الأولى نوع مقاطعها هي: (3=1+2+1)، أي (ص ح- ص ح- ص ح) أو (cv-cvv-cv).

و المجموعة الثانية نوع مقاطعها هي: (3=1+1+3)، أي (ص ح ص- ص ح-ص ح) أو (cvc-cv-cv).

و هذا يمثل الأفعال كما تنطق حين الاستخدام، و لا يلجأ إلى افتراض ما لا يجسده الواقع اللغوي.

3- إن ما يلاحظ أن الميزان الصوتي لا يتعامل بحساب الحروف، و إنما يتعامل بحساب المقاطع، فتحول الماضي إلى المضارع هو تحول مقطعي، لا تحول كمي، لأن المقاطع واحدة و الخلاف في نوعها فقط، خاصة في الأفعال الصحيحة.

أما الميزان الصرفي فينظر إلى ذلك التحول نظرة كمية بإضافة كمية حرف من أحرف المضارعة على صيغة الماضي، و ذلك على النحو التالي:

- تحول الماضي إلى المضارع في الميزان المقطعي:

$$\left[\begin{array}{l} \text{ذَهَبَ} \quad \text{يَذْهَبُ} \\ 1+1+1 \quad \quad \quad 1+1+3 \end{array} \right]$$

- تحول الماضي إلى المضارع في الميزان الصرفي:

$$\left[\begin{array}{l} \text{ذَهَبَ} \quad \text{يَذْهَبُ} \\ \text{فَعَلَ} \quad \text{يَفْعَلُ} \end{array} \right]$$

4- و بشكل عام فإن التغيرات التي حدثت وفقا للميزان المقطعي بين مجموعتي الأفعال المعتلة و الصحيحة، هي تغيرات جسدت الاختلاف المقطعي و الصوتي بينها، بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت داخل كل مجموعة في التحول من الماضي إلى المضارع، و هي تغيرات صوتية دقيقة تلاحظ من خلال الجدول السابق. بينما جمع الميزان الصرفي بين هذه الأفعال قسرا في (فَعَلَ - يَفْعَلُ).

5- أخيرا يمكن أن نقيس على الأمثلة السابقة كثيرا من الصور في لغتنا العربية، وفقا للميزان الصوتي المقطعي، الذي تبقى أهميته تكمن في أنه ميزان صالح لكل أنواع الكلم في العربية، الأسماء و الأفعال و الحروف، و لا يستثنى فئة كلامية دون أخرى كما يفعل الميزان الصرفي.

كما تكمن أهميته في أنه سهل الاستخدام بالنسبة لمتعلم العربية، و يمكنه من معرفة بنية الكلمة العربية و تمييزها عن غيرها من اللغات الأخرى، و ذلك من خلال مقاطعها

التي لا تزيد عن ثلاثة مقاطع شائعة و هي، الأول: (ص ح) و الثاني(ص ح ح) و الثالث: (ص ح ص)، و مقطعين قليلي الشيوخ، و هما، الرابع: (ص ح ح ص) و الخامس (ص ح ص ص). و هو في هذا يختلف عن الميزان الصرفي الذي يحتاج إلى مختصين في ميدان علم الصرف، خاصة مع الكلمات التي دخلها الإعتلال. كما تكمن أهميته في أنه يمكن إدخال العربية إلى الكومبيوتر إلى عن طريقه باستخدام الأبجدية الصوتية الدولية، مما يمكن غير الناطقين بها من التعرف على بنائها الصوتي و ووزنها المقطعي. و يبقى السؤال مطروحا. هل يمكن أن يكون النظام المقطعي بديلا للميزان الصرفي؟

هوامش

- 1- انظر: علم الأصوات اللغوية للدكتور مناف مهدي المسوي - ليبيا 1993م ص 122.
- 2- أسس علم اللغة - ماريوباي - ترجمة: د/ أحمد مختار عمر - عالم الكتب القاهرة: 1983 - ط2ص96.
- 3- علم الأصوات، برتيل مالميرج، تعريب: د/ عبد الصبور شاهين، القاهرة، 1987م ص 164.
- 4- انظر: أصول تراثية في علم اللغة د/ كريم حسام الدين - القاهرة، 1985م ص 181. - من وظائف الصوت اللغوي د/ أحمد كشك، القاهرة 1983م ص 21.
- 5- انظر: أصول تراثية في علم اللغة ص 181. - الأصوات اللغوية د/ ابراهيم أنيس - القاهرة 1984 م ط6 ص 160، 156. - دراسة السمع و الكلام د/ سعد مصلوح - القاهرة 1980م ص 273 - 277.
- 6- انظر: من وظائف الصوت اللغوي ص 21-23. - الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ص 163. - علم الأصوات لما لمبرج ص 166. - أصول تراثية في علم اللغة ص 182-183. - مناهج البحث في اللغة د/ همام حسان - الدار البيضاء، العرب 1979 ص 172-173. - دراسة السمع والكلام ص 273-277. - في علم اللغة العام د/ عبد الصبور شاهين - بيروت 1984م-ط4ص107-108.
- 7- انظر: في علم اللغة العام ص 107-108.
- 8- انظر: علم الأصوات لما لمبرج ص 166-167. - في علم اللغة العام ص 108. - الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ص 164-165. - دراسة السمع والكلام ص 273-277.
- 9- أنظر: علم الأصوات لما لمبرج ص 201. - أصول تراثية في علم اللغة ص 201.
- 10- أنظر: مناهج البحث في اللغة ص 164 وما بعدها. - من وظائف الصوت اللغوي ص 23.
- 11- علم الأصوات لما لمبرج ص 167-168. - في علم اللغة العام ص 108-110.

- أصول تراثية في علم اللغة ص183-184.
- الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ص162-164.
- دراسة السمع والكلام ص273.
- علم الأصوات اللغوية للموسوي ص122-124.
- والمصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية- محمد رشاد الحمزاوي (حوليات
الجامعة التونسية) ع14، ص151-153.
- 12- أنظر: من وظائف الصوت اللغوي ص25-40.